

التمهيد في تخريج الفروع على الأصول

الباب الثاني في الأخبار .

مسألة 1 .

الخبر هو الكلام الذي يحتمل التصديق والتكذيب كقولنا قام زيد ولم يقم بخلاف قولنا زيد أضربه ونحو وإنما عدلنا عن الصدق والكذب إلى ما ذكرناه لأن الصدق مطابقة الواقع والكذب عدم مطابقته ونحن نجد من الأخبار ما لا يحتمل الكذب كخبر ا □ تعالى وخبر رسوله وقولنا محمد رسول ا □ وما لا يحتمل الصدق كقول القائل مسيلمة رسول ا □ مع أن كل ذلك يحتمل التصديق والتكذيب لأن التصديق هو كونه يصح من جهة اللغة أن يقال لقائله صدق وكذلك التكذيب وقد وقع ذلك فالمؤمن صدق خبر ا □ تعالى وخبر رسوله وكذب مسيلمة والكافر بالعكس .

إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة .

1 - ما إذا قال لزوجاته من أخبرني بقدم زيد منكن فهي طالق فأخبرته إحداهن بذلك كاذبة وقع الطلاق كما قاله الرافعي .

2 - ومنها وهو مشكل على هذه القاعدة ما إذا قال إن